# اقتصاد

## تحسن الليرة السورية رغم انهيار الاقتصاد

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

لأول مرة منذ مطلع عام 2024، هبط سعر صرف الدولار بشركات الصيرفة بدمشق أمس الاثنين، إلى ما دون 14 ألف ليرة سورية في التعاملات المبكرة، مسجلاً 13850، كما تراجع سعر صرف اليورو إلى 15075 ليرة. وكان سعر صرف الدولار زاد الشهر الماضي عن 15 ألف ليرة وسط طلب كبير على العملات الأجنبية.

وفي هذا السياق، يعزو الاقتصادي السوري، عماد الدين المصبح، أسباب تحسن العملة المحلية إلى زيادة كتلة الحوالات الخارجية التي تضاعفت خلال شهر رمضان من المهاجرين والمغتربين السوريين، مقدراً التحويل اليومي إلى سورية بين 6 و7 ملايين دولار، الأمر الذي ساهم بتوازن نسبي بالمعروض النقدي وانعكس على سعر صرف الليرة السورية. ويتابع المصبح لـ«العربي الجديد» أن عدم الدولرة بالسوق السورية رغم شبه انهيار العملة خلال الفترة الماضية وعزوف السوريين عن اعتمادها عملة للاكتناز، كان عاملاً إضافياً بثبات سعر الصرف ومن ثم تحسنه منذ بداية شهر الصوم. لكن، يلفت الاقتصادي السوري إلى أن التحسن النسبي هذه الفترة، لا يمكن اعتباره تعافياً للعملة أو الاقتصاد، لأنه آني مرتبط بعامل التحويل الخارجي وبخصوصية الإنفاق بشهر رمضان، متوقعاً معاودة تدهور سعر الليرة بعد شهر رمضان، لأن حكومة بشار الأسد برأيه، تساهم عبر تخبط القرارات والفساد بتسريع انهيار العملة، مستدلاً بمراسيم منع التعامل بغير الليرة، والتي تساهم بخسارة قسم كبير من الحوالات الدولارية التي تدخل سورية بالليرة، لأن سعر الصرف بالشركات، رغم تعديله أخيراً، لم يزل أقل بكثير عن سعر السوق. وكان مصرف سورية المركزي قد رفع مطلع الشهر الجاري سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي للحوالات والصرافة إلى 13400 ليرة للدولار الواحد، كما حدد سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو بـ 14521 ليرة سورية.

بدوره، يقول الاقتصادي عبد الناصر الجاسم، إنه لا يمكن الاستدلال من سعر الليرة حاليا على حال الاقتصاد السوري لأنه مشلول بكل معنى الكلمة، وسبب التحسن الطفيف بسعر الليرة يعود أولاً لزيادة تحويلات المغتربين الخارجية من تركيا والدول العربية والأوروبية إلى ذويهم لتدبر مصاريف شهر رمضان المتزايدة، إذ لا يزيد متوسط دخل الأسرة شهريا عن 280 ألف ليرة في حين يزيد الإنفاق عن 12 مليوناً. ويضيف الجاسم لـ«العربي الجديد» أن تراجع نسبة المستوردات سبب مهم بموازنة المعروض النقدي وتراجع قليل على طلب الدولار، فمعظم التجار يستوردون احتياجات رمضان قبل شهر، في حين سمحت حكومة الأسد باستمرار تصدير الخراف والخضر والفواكه، والتي تعود ببعض القطع الأجنبي الذي يزيد من توازن المعروض بالسوق. ويتابع: «لكن، هذا الحال مؤقت وسرعان ما ستعود الليرة لمشوار تهاويها، لأن عجز الميزان التجاري بعد تراجع الإنتاج والتصدير يرهق الاقتصاد وبالتالي، العملة مرآة ذلك الاقتصاد. كما أن عائدات السياحة الدولارية شبه صفرية بسورية عدا سياحة دينية محدودة». ويشير الجاسم إلى ما يراه العامل الأهم وهو فقدان ثقة السوريين بعملتهم، إذ لم تعد ملاذاً للادخار بعد تراجعها المستمر وفقدان الاحتياطي من المصرف المركزي والمقدر عام 2011 بنحو 18 مليار دولار.

(Getty)

## غرامة على «أوبر» في أستراليا

حصل سائقو سيارات الأجرة الأستراليون، المتأثرون بصعود شركة أوبر العملاقة لخدمات النقل التشاركي، على تعويضات بقيمة 178 مليون دولار، على ما قال محاموهم الاثنين، بعد تسوية أنهت معركة قانونية شاقة استمرت سنوات. وقد وحّد أكثر من 8000 من سائقي سيارات الأجرة وأصحاب مركبات الإيجار جهودهم لبدء إجراءات قانونية في عام 2019، بحجة أنهم فقدوا دخلاً كبيراً عندما دخلت شركة أوبر السوق الأسترالية في عام 2012. وقال المحامي الرئيسي في القضية مايكل دونيلي إن التسوية البالغة 271,8 مليون دولار أسترالي (178,3 مليون دولار) كانت «خامس أعلى تسوية جماعية في التاريخ القانوني الأسترالي».

## لقطات

### مصر تضخ استثمارات كبيرة في قطاع النفط

أوضحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية هالة السعيد أن خطة العام المالي الحالي 2023/ 2024 لقطاع البترول والثروة المعدنية تتضمن استثمارات قدرُها 99,6 مليار جنيه لتنمية الاستخراجات خلال عام 2023/ 2024. وأشارت إلى أهمية القطاع حيث يعد المصدر الرئيسي لتوليد الطاقة والذي يُلبي احتياجات كل القطاعات الإنتاجية السلعيّة والخدميّة، واسواق الاستهلاك النهائي من المُنتجات البترولية والغازات، بالإضافة إلى دوره في تنمية موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال نشاطه التصديري. جاء ذلك خلال التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

### الإمارات: 26 مليون مشترك بخدمات الاتصالات

ارتفعت اعداد الاشتراكات في خدمات الاتصالات في دولة الإمارات إلى نحو 26,11 الف اشتراك بنهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي 2023. وبحسب بيانات حديثة صادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، زادت أعداد الاشتراكات في خدمات الاتصالات على اساس سنوي بنحو 1,358 مليون اشتراك أو ما نسبته 5,5 بالمائة مقارنة بنحو 24,758 الف اشتراك في نهاية سبتمبر/ أيلول 2022. واشارت البيانات إلى ان اعداد الاشتراكات في خدمات الاتصالات زادت خلال الأشهر التسعة الاولى من العام الماضي، بنسبة 1,3 بالمائة أو ما يوازي 328,78 الف اشتراك.

### اتفاقية لبناء مصنع للتيتانيوم في البحرين

وقعت شركة «إدامة» الذراع العقارية لصندوق البحرين السيادي شركة ممتلكات البحرين القابضة، اتفاقية تأجير لمدة 25 عاماً مع Bahrain Titanium التابعة لشركة Interlink Metals & Chemicals. ووفق بيان صحافي صادر أمس الاثنين، سيتم بمقتضى الاتفاقية تأجير قطعة ارض صناعية بمساحة 50 الف متر مربع في مدينة عسكر؛ وذلك لبناء مصنع للتيتانيوم متعدد المراحل بقيمة تزيد على 200 مليون دولار. وسيشغل المصنع في مرحلته الاولى افران الإشعاعات الإلكترونية (EB) لإنتاج الواح وقوالب التيتانيوم الخالص.

## أزمة «بوينغ» تمتد إلى شركات الطيران والمسافرين

نيويورك ـ **العربي الجديد**

وصلت البداية الكارثية لشركة «بوينغ» لصناعة الطائرات الأميركية في عام 2024، إلى شركات الطيران وركابها، إذ يؤدي تأخر الإنتاج إلى تفاقم النقص في الطائرات ذات الممر الواحد. تعد شركتا «يونايتد إيرلاينز» و«ساوث ويست إيرلاينز» الأميركيتين و«رايان إير هولدينغز» الأيرلندية، من بين الشركات التي تسعى جاهدة للتعامل مع انخفاض عمليات التسليم من «بوينغ»، في وقت تركز فيه شركة صناعة الطائرات على إصلاح مشاكل الجودة التي كشف عنها حادث الخامس من يناير/ كانون الثاني الماضي على رحلة خطوط ألاسكا الجوية، وكذلك اضطرار طائرة من طراز «بوينغ 777» تابعة لخطوط «يونايتد إيرلاينز» إلى الهبوط اضطرارياً بعد وقت قصير من إقلاعها، في السابع من مارس/ آذار الجاري، من أحد مطارات سان فرانسيسكو في رحلة إلى اليابان، وذلك بعد سقوط أحد إطاراتها في موقف سيارات تابع للمطار.

ومع اقتراب موسم السفر الصيفي المزدحم، تقول شركات الطيران إنها تعمل على تقليص الجداول الزمنية، وتبحث عن بدائل لطائرات «737» التي طلبتها بالفعل، بينما تواجه أيضاً مشكلات تعاني منها الطائرات ضيقة البدن من شركة «إيرباص».

وحتى شركة «بوينغ» تبدو غير متأكدة من الموعد الذي ستكون فيه الطائرات جاهزة، إذ يقوم جيش من المفتشين الأميركيين بتفتيش مصانعها، ما يعني أن الشركة لا تستطيع تقديم أي تنبؤات ثابتة بموعد عودة الأمور إلى نصابها. وأكد جون بلويغر الرئيس التنفيذي لشركة «إير ليس كورب» لوكالة بلومبيرغ الأميركية، كل ما تقوله بوينغ: «نحن نعمل بأقصى ما نستطيع.. نأسف على إزعاجك»، كما يقولون أيضاً: «نحن نبذل قصارى جهدنا. بمجرد أن يكون لدينا يقين، سوف نعلمك». بدوره قال ستيفن تاونند، الذي يرأس شركة «بي أو سي آفيايشن» لتأجير الطائرات، إن «هذه ليست مشكلة السنة الجارية فقط»، مضيفاً: «سوف يستغرق الأمر عدة سنوات حتى نتمكن من النهوض مجدداً».

وقالت بوينغ في تعليق: «نركز بشكل مباشر على تنفيذ التغييرات لتعزيز الجودة عبر نظام الإنتاج لدينا، وأخذ الوقت اللازم لتسليم طائرات عالية الجودة تلبي جميع المتطلبات التنظيمية»، وأضافت: «نحن نواصل البقاء على اتصال وثيق مع عملائنا بشأن هذه المشكلات وإجراءاتنا لمعالجتها».

## «رأس الحكمة» الباكستانية

**مصطفى عبد السلام**

مجدداً، تقترب باكستان من حبال الإفلاس ومقصلة التعثر بعد أن ابتعدت عنها قليلاً في الفترة الماضية، ولم يفلح قرض صندوق النقد الدولي الأخير البالغة قيمته 3 مليارات دولار في إبعاد شبح الإفلاس عن الدولة النووية، ولم تفلح أيضاً المنح والمساعدات التي تلقتها من الخارج وتحديداً من بعض دول الخليج والصين في مساندة اقتصاد خامس دولة في العالم من حيث عدد السكان برصيد ربع مليار نسمة.

بل العكس هو ما حدث، فقد واصلت الروبية تهاويها مقابل الدولار، وباتت الاحتياطيات الأجنبية في وضع حرج ولا تكفي لتغطية إلا النزر القليل من واردات البلاد. وأصبحت خزانة الدولة لا تمتلك السيولة الدولارية الكافية لسداد أعباء الديون، أو تمويل الواردات، أو دعم العملة وإعادة الهدوء لسوق الصرف المضطرب.

ومع تلك التطورات السلبية وتعمق الأزمات السياسية والاقتصادية والمناخية تضاعفت ديون باكستان والتزاماتها لتتجاوز 128 مليار دولار، وزاد دين الدولة المحلي ستة أضعاف مقارنة بعام 2011، وباتت باكستان من أكثر الدول في آسيا التي تعاني من مخاطر الديون بعد سريلانكا.

بل بات ملف الديون ناراً مشتعلةً وغير قابلة للاستمرار من وجهة نظر المانحين والمؤسسات المالية، وأصبح ملف الاستدانة مثيراً للقلق ويدفع نحو تخلف حتمي للدولة النووية عن سداد الديون، وهو ما سيخلق دوامة كبيرة ليس لتلك الدولة المحورية فحسب، بل لمحيطها الخارجي أيضاً.

وسط هذا الجو المعقد والضعف الشديد لأداء الاقتصاد وضغوط التضخم لم تجد الحكومة سوى الارتماء مجدداً في أحضان صندوق النقد والتقدم بطلب للحصول على قرض جديد بقيمة 6 مليارات دولار، بل إن مسؤولاً باكستانياً خرج علينا قبل أيام قائلا إن بلاده تحتاج إلى دعم مستمر من الصندوق والدول الصديقة لتجنب التخلف عن سداد التزاماتها المالية.

في ظل تلك الضائقة المالية التي تعاني منها الدولة النووية وضعف قدرتها المالية وزيادة اضطرابات سوق الصرف وتهاوي الروبية، فإن السؤال يبرز عن البدائل المتاحة أمام حكومة إسلام أباد لتفادي مخاطر التعثر والإفلاس.

مشكلة باكستان الحالية أنه ليس لديها «رأس حكمة» يمكن أن تبيعها للإمارات وتدر عليها 35 مليار دولار بين ليلة وضحاها، وصندوق النقد ربما ليس لديه تعليمات من الإدارة الأميركية بمضاعفة القرض الحالي إلى 10 مليارات دولار. فهل تفلس باكستان وتصبح أول دولة نووية عرضة لمخاطر التعثر المالي واثارة اضطرابات اجتماعية وسياسية واقتصادية، أم أن العالم يتحرك لمساندتها تفادياً لحدوث أزمة عالمية، لا محلية ولا إقليمية فحسب؟

## متفرقات اقتصادية

# هجرة السودانيين تفاقم أزمة الدولار

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

سبّب تزايد حالات النزوح والهلع في الطلب على الهجرة القسرية إلى الخارج هرباً من جحيم الحرب السودانية، ارتفاعاً مطرداً في أسعار الدولار والضغط على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي. وقال محللون مصرفيون وخبراء اقتصاد لـ«العربي الجديد» إن الطلب العالي على الهجرة إلى الخارج أحدث ضغطاً كبيراً على مصادر النقد الأجنبي. وأكد المدير السابق لمصرف الأسرة صالح جبريل لـ«العربي الجديد» أن شح النقد الأجنبي بدأ قبيل الحرب، مشيراً إلى أن الحرب فاقمت بانداعها طلبات النزوح إلى الخارج، بالإضافة إلى توفير المتصارعين لاحتياجات الحرب، مما زاد من الضغط على مصادر النقد الأجنبي، خاصة التي كانت توفر العملات الصعبة للسودان والتي تأثرت كثيراً منذ اندلاع الصراع في إبريل/ نيسان الماضي. وقال إن ما تعرضت له المصارف من نهب لمبالغ ضخمة من النقد الأجنبي أثّر كذلك على وفرة الدولار وزاد من الطلب عليه وارتفاع أسعاره مقابل العملة المحلية إلى نحو 1400 جنيه، ما أثر بدوره على أسعار السلع. ودعا جبريل إلى ضرورة الإسراع في كبح جماح منافذ الفساد في صادر الذهب والاستفادة من علاقات السودان مع الصين في الحصول على قروض تجارية لتهدئة الارتفاع في أسعار الدولار، خاصة أن الحرب في نهاياتها، بحسب تعبيره. وأكد أن المرحلة القادمة ستخصص لتعمير ما دمرته الحرب إن تمت إدارتها بمهنية عالية عبر استقطاب قروض ومنح خارجية وترشيد صرف النقد المتوفر، ومن ثم سيتمكن الاقتصاد السوداني من التعافي. من جانبه، قال المحلل الاقتصادي كمال كرار لـ«العربي الجديد» إن الحرب المستعرة أصابت الاقتصاد السوداني في مقتل، خاصة الجهاز المصرفي والعملة الوطنية والنقد الأجنبي. وأشار كرار إلى تحجيم عمليات الصادر والوارد، وهروب الاستثمارات. وقال إن هذا يفسر ازدهار نشاط السوق السوداء للعملة لمقابلة الطلب المتزايد على الدولار لتغطية تزايد معدلات الهجرة إلى الخارج، والحاجة إلى النقد الأجنبي لمقابلة تكاليف السفر والإقامة في الدول الخارجية. وأوضح كرار أن الغالبية العظمى من النازحين بولايات السودان المختلفة لا يملكون دخولاً ثابتة، ويعتمدون على تحويلات نقدية أجنبية من ذويهم ممن يقيمون ويعملون في الخارج عبر وسطاء يعملون في الاتجار بالعملة، ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في سعر الدولار وانهيار قيمة الجنيه محمياً بإداءٍ اقتصادي يعتمد على مستلزمات الإنتاج والمنتجات المحلية، ويساعد على مساهمتها في زيادة الصادرات والقيمة المضافة لاقتصاد السودان. وقال فتحي لـ«العربي الجديد» إن هناك تأثيرات على الأفراد ممن يريدون السفر لأغراض النزوح واللجوء إلى دول أخرى أو للدراسة.

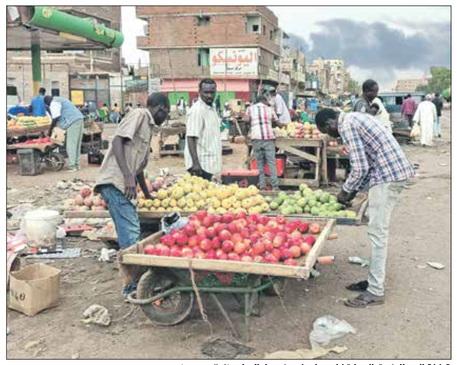
فجوة الدولار أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع (فرانس برس)

# قلق إيراني من تراجع الصادرات الزراعية للعراق

**باتت الصادرات الزراعية الإيرانية إلى العراق مهدّدة بالتراجع بسبب العقوبات الأميركية**

بغداد ـ **أحمد عبد**

تتزايد المخاوف الإيرانية من تراجع صادراتها الزراعية إلى العراق، بسبب عوامل عديدة منها داخلية وأخرى خارجية تتمثل بالعقوبات الأميركية المفروضة عليها، وتشديد إجراءات الحوالات المالية بالدولار من بغداد إلى الخارج لغرض الاستيراد. عن الأسباب الداخلية أكد رئيس لجنة الزراعة في البرلمان الإيراني، محمد جواد عسكري، أن إيران بدأت بخسارة أسواقها في الخارج لأسباب محلية، تتعلق بوجود مشاكل في التشريعيات القانونية عطلت القطاع الخاص، الأمر الذي يكشف عدم اقتصار تراجع التصدير على أزمة تمويل الدولار في العراق. وقال عسكري في حديث صحافي، إن تركيا استحوذت بسهولة على السوق العراقية بدلاً من إيران، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية هي الأخرى بدأت تستحوذ على الأسواق المجاورة في إنتاج المنتجات الزراعية، وهذا خطر جسيم بالنسبة للاقتصاد الإيراني. وبيّن أن صادرات المنتجات الزراعية الإيرانية انخفضت إلى حد ما، خاصة فيما يتعلق بالفواكه والخضروات المجففة. وحمّل عسكري جهاز الضرائب الإيرانية مسؤولية تراجع صادرات المنتجات الزراعية، قائلاً: «يخطئ جهاز شؤون الضرائب في بعض جوانب تصدير المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى عدم التحفيز في تصدير المنتجات الزراعية». وحسب وسائل إعلام إيرانية، فإن صادرات المنتجات الغذائية والزراعية الإيرانية إلى دول المنطقة، سجلت نحو 5,6 مليارات دولار للعام الماضي، بنمو 6,5 % عن العام الذي سبقه، وتصدر العراق حينها قائمة الأسواق العشرة الأولى المستوردة للمنتجات الزراعية والغذائية الإيرانية بمليار و784 دولارا. في السياق قال الخبير الاقتصادي العراقي، منار العبيدي، إن بيانات الجانب الإيراني حول إجمالي حجم صادراته إلى العراق بلغت بحدود 11 مليار دولار تمثل نسبة كبيرة منها صادرات غاز وكهرباء سنوياً، فيما تتوزع بقية النسب إلى المنتجات الصناعية والزراعية المصدرة للعراق خلال العام الماضي 2023.

وبحسب أرقام العبيدي، فإن الفواكه والخضروات مثلت نسبة 10 بالمائة من مجمل الصادرات الإيرانية الأخرى إلى العراق، والتي تشمل المواد الإنشائية والصناعات البلاستيكية بالإضافة إلى المشتقات النفطية والغاز. وبيّن العبيدي، لـ«العربي الجديد»، أن مخاوف إيران تزايدت بسبب العقوبات ووجود الفرق السعري للحوالات النقدية بين التحويل عبر المنصة وبين الحوالات في السوق الموازي، والذي أدى إلى البحث عن مصادر وجهات أخرى غير إيران. وأوضح أن التجار العراقيين يتجهون نحو تركيا لأنها قريبة من الحدود، وغير معرضة للعقوبات الأميركية، مما يسهل عمليات التحويل المالي، فضلاً عن جودة المنتج التركي. وشدد على أهمية ضبط المنافذ الحدودية بين العراق وإيران والحد من عمليات التهريب والتهرب الجمركي، من أجل معرفة حجم التبادل التجاري بشكل كبير والمساهمة في تقديم حلول جذرية لمشكلة التعاملات التجارية واستخدام نظام مبادلة السلع أو إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري بين البلدين.

**المحاصيل الزراعية مثلت 10% من صادرات طهران إلى بغداد**

## تحقيق

شهدت مصر تدفقات نقدية بمليارات الدولارات من حصيلة الأموال الساخنة، المندفعة بقوة للاستثمار في أذون الخزانة للاستفادة من العائد الهائل في معدلات فائدة تتجاوز 30%. ويأتي ذلك وسط تحذيرات في الأوساط الاقتصادية من «خراب الديار» ودفع الاقتصاد المتأزم إلى الهاوية بعد فترة من مسكنات مؤقتة للسوف على وقع القروض الهائلة التي نجحت الحكومة في الحصول عليها من صناديق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المليارات المتدفقة من الإمارات

# الأموال الساخنة تعود إلى مصر ومخاوف من «خراب الديار»

الحكومة المصرية حصلت على قروض ضخمة لتخفيف الأزمات الاقتصادية (فرانس برس)

القاهرة ـ **عادل صبري**

عادت الأموال الساخنة بقوة إلى الأسواق المصرية الأيام الماضية، وسط مخاوف اقتصاديين من تسببها في دفع الاقتصاد المتأزم إلى الهاوية، بعد فشل الاعتماد على تمويل الأموال الساخنة للموازنة العامة، للمرة الرابعة خلال 6 سنوات. شهدت البلاد تدفقات نقدية بلغت 3 مليارات دولار من حصيلة الأموال الساخنة، المندفعة بقوة للاستثمار في أذون الخزانة للاستفادة من العائد الهائل في معدلات فائدة بلغت 32,30%، والتراجع بقيمة الجنيه أمام باقي العملات، الشهر الجاري. تندفع الحكومة لجذب الأموال الساخنة، مؤملة تحصيل 30 مليار دولار من عوائدها مع نهاية العام 2024، في تراجع مفاجئ عن «سياسة استراتيجية» كانت وضعتها عقب لجوء محافظ البنك المركزي السابق طارق عامر إلى سحب 22 مليار دولار من الاحتياطي النقدي لـ«البنك المركزي» والبنوك المحلية، دفعها لمستثمرين أجانب في الأموال الساخنة، بما عرّض الاقتصاد إلى انهيار مفاجئ عقب اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا في شهر فبراير/ شباط 2022.

### خراب ديار

وصف أستاذ التمويل والاستثمار بجامعة القاهرة، حسن الصادي، عودة الأموال الساخنة للسوق المصرية بأنه «خراب ديار»، داعيا الحكومة إلى استيعاب الدرس الذي تعرضت له البلاد، عندما هرب نحو 22 مليار دولار دفعة واحدة، خلال أيام، بين شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار 2022، خوفا من التوترات الأمنية التي شهدها المنطقة، بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا. قال الصادي لـ«العربي الجديد» إن الأموال الساخنة تدخل الأسواق الناشئة وعلى رأسها مصر، لتحقق أقصى ربحية باقل وقت ممكن، دون أن تضيف أية ميزة للاقتصاد المحلي، سوى إرباكه بكثرة الديون قصيرة الأجل، وتحصيل ربحية لا تقل عن 30%.

أشار الخبير الاقتصادي إلى تعهد وزير المالية محمد معيط بعدم العودة إلى تمويل الموازنة العامة، من الأموال الساخنة، والبحث عن بدائل لسداد الديون العاجلة، بأخرى طويلة الأجل، عبر المؤسسات الداعمة لوزارة التعاون الدولي، التي تمنح قروضا بفترة سداد تصل إلى 6 سنوات، وفائدة منخفضة، وتسدد على فترات تصل إلى 20 عاما، منوها إلى ضرورة هذه النوعية من القروض في بناء مشروعات تبني اقتصاد تنموي، تحميه من التراجع المباغت، الذي تدفعنا إليه الأموال الساخنة. وقال معيط في تصريح متلفز، في يوليو/ تموز 2022، عقب الخروج المفاجئ والسريع، لنحو 22 مليار دولار من مصر عقب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، إن الدولة وضعت استراتيجية تنص على عدم الاعتماد على هذا النوع من الأموال مرة أخرى، منوها إلى تسببها في أزمة اقتصادية 3 مرات متتالية أعوام 2018، و2020 و2022.

أضاف معيط: لقد تعلمنا الدرس وستشهد المرحلة القادمة تركيزا اكبر على جذب الاستثمارات المباشرة، بقيمة 10 مليارات دولار سنويا. وقال مصدر حكومي لموقع «إنتربرايز» الاقتصادي أول من أمس الأحد، إن المستثمرين الأجانب ضخوا ما يزيد عن 3 مليارات دولار في مصر منذ تعويم البنك المركزي للجنيه منذ 11 يوما، وزيادة سعر الفائدة بمعدل 600 نقطة أساس، متوقعا أن يقفز الرقم إلى 30 مليار دولار قبل نهاية العام.

### عوائد الأصول وأذون الخزانة

وتسعى الحكومة إلى تحصيل نحو 55 مليار دولار، من عوائد بيع الأصول العامة، وقروض من صندوق النقد والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي خلال العام الجاري.

أشار بيان تفصيلي للبنك المركزي إلى بيعه أذون خزانة لأجل عام، بقيمة 217,9 مليار جنيه، بالإضافة إلى 46,8 مليار جنيه لبيع أذون خزانة لأجل 6 أشهر. أكد المركزي تلقيه عروضا تجاوزت 13 ضعفا قيمة الأذون المباعة لأجل عام، بينما تلقى عروضا تجاوزت أربعة أضعاف القيمة للأذون لمدة 6 أشهر. بلغ متوسط العائد على أذون الخزانة لأجل عام 32,30%، في بداية الطروحات، ووصل إلى 30,14% الأسبوع الماضي، بينما انخفض متوسط العائد على الأذون لأجل 6 أشهر، من 31,84% إلى 29,91%، خلال نفس الفترة.

يفسر الصادي إقبال المستثمرين الأجانب على شراء أذون الخزانة والسندات بأنهم مدفوعون بالعائد الهائل على رأس المال المستثمر خلال فترة قصيرة لا تتعدى العام، منوها إلى أن ربحية المستثمر تبدأ باستفادته من تراجع الجنيه مع تطبيق 48 جنيها، والثقة في عدم تراجعه خلال العام عن مستوى 45 جنيها، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفائدة إلى ما يزيد عن 30%، بما يعني قدرته على جني أكثر من 40% من عوائد الاستثمار على الجنيه، وحقه في استرداد قيمة الأرباح ورؤوس الأموال بالدولار، في نهاية المدة. يشير الصادي إلى أن متوسط الربحية لن يقل عن 37%، خلال العام، بما يدفع المستثمرين إلى تفضيل شراء الأذون والسندات، دون المخاطرة في توجيه أموالهم إلى مشروعات اقتصادية تتميز باستدامة نشاطها، لن تستطيع أي منها توفير نفس معدل الربحية التي تحققها الأموال الساخنة. يدعو الخبير الاقتصادي الحكومة إلى مقاومة الأموال الساخنة، مؤكدا أنها تهدد اقتصاد الدولة، بمزيد من الأزمات، مشيرا إلى أن التجارب السابقة، أثبتت للحكومة ضرورة الابتعاد عن المال الساخن، وأنه ليس مقبولا بعد الوقوع في أزمة طاحنة بسبب تلك السياسات أن نلدغ من الجحر عدة مرات.

يقدم البنك المركزي إغراءات للمغامرين في سوق الأموال الساخنة، بإصدار عروض أذون خزانة بمليارات الجنيهات، منذ بدء تعويمه الرابع للجنيه خلال عامين، والذي رفع سعر الدولار مقابل الجنيه رسميا من أقل من 31 جنيها إلى 50 جنيها.

يستفيد البنك المركزي من توصية أصدرتها مؤسسات مالية دولية، منها جي بي مورغان وسيتي بنك الأميركيان، للمغامرين في الأسواق الناشئة، بشراء أذون الخزانة بالجنيه لأجل عام، للاستفادة من العائد الهائل من عوائد أدوات الدين، على الأذون الأطول أجلا لمدة عام.

### قلق من الإصلاحات

تتوقع مؤسستا التصنيف الائتماني، غولدمان ساكس وفيتش أن يدفع تعويم الجنيه، ورفع أسعار الفائدة، إلى تعزيز السيولة الأجنبية، بالقطاع المصرفي والقضاء على السوق الموازية.

تبدي «فيتش» قلقا بشأن عدم استدامة الإصلاحات الاقتصادية، التي تتبعها الحكومة رغم حصولها على 35 مليار دولار من عوائد بيع مدينة رأس الحكمة لصندوق الثروة الإماراتي، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تعويم الجنيه، مبدية رفضها التعجل في رفع تصنيف مصر الائتماني، الذي خفضته من B إلى B- منذ شهرين، تظهر «فيتش» تشككا في وفاء الحكومة بالتزاماتها نحو تحقيق سعر صرف مرن مستدام، وهو الأمر الذي تكرر عقب تعويم الجنيه باتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي للمرة الأولى للتعويم عام 2016، مشيرة إلى ارتفاع مخاطر الديون وقدرة مصر على تحملها، وأن يظل وضع الاقتصاد المصري صعبا في عام 2024-2025، بسبب ارتفاع معدل التضخم السنوي وضعف معدلات النمو واستمرار التحديات المالية الملحة وتجاوز تكاليف الفائدة 50% من إيرادات الموازنة العامة للعام المالي المقبل.

تأمل ستاندرد تشارترد أن يؤدي التعويم والفائدة المرتفعة إلى جذب تدفقات استثمارية تتجاوز 50 مليار دولار، بينما تتحفظ غولدمان ساكس على الأرقام متوقعة بلوغ تلك الاستثمارات نحو 33,5 مليار دولار، قبل أن تتراجع إلى 12,9 مليار دولار العام المقبل. يحجم المستثمرون عن شراء السندات، لانخفاض العائد والمدة الزمنية، التي تمكنهم من تحقيق معدلات أرباح عالية أسوة بما يجنونه من أذون الخزانة، بما دفع الحكومة إلى إعادة بحث نوع أدوات الدين المحلية المفضلة لدى المستثمرين، لتحديد أداة الدين التي ستعتمد عليها بشكل أكبر في الفترة المقبلة، والتي تسعى إلى إطالة أمد متوسط أجل الدين من 3 إلى ما بين 4- 5 أعوام.

تسعى الحكومة إلى استئناف المفاوضات مع شركة المقاصة الأوروبية «يوروكلير» التي توقفت نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لإتمام اتفاق يقضي بتسوية الديون المحلية في أوروبا، بما يسمح بوجود السندات المقومة بالجنيه في متناول المستثمرين الأجانب، ويسمح بتدفق المزيد من الأموال الساخنة.

ترفض «يوروكلير» تطبيق الحكومة قانونا يفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية وعوائد المعاملات في سوق الأوراق المالية.

### مطالب برلمانية

يطالب برلمانيون وخبراء الاقتصاد أن تفعل الحكومة قانون سبق أن أصدره البرلمان، يفرض ضريبة أرباح رأسمالية على معاملات سوق الأوراق المالية، مع تطبيق ضريبة الدخل على المستثمرين في الأموال الساخنة. يعتبر الصادي ضريبة الدخل على الأموال الساخنة أمرا غير كاف للحد من خطورتها، منوها إلى أن فرض ضريبة دخل تقدر بنحو 40%، وهي الحد الأقصى على «الملاهي الليلية»، لن يؤثر في إجمالي العوائد المتوقعة للمستثمرين بالأموال الساخنة. تبرر الحكومة رغبتها في تشجيع الأموال الساخنة، للإسراع في تمويل العجز المتصاعد بين الصادرات والواردات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تدلي الحكومة والبنك المركزي بتصريحات متضاربة حول حجم الأموال التي وجهتها لصالح الموردين والمستثمرين، للإفراج عن البضائع المحتجزة بالموانئ، حدد وزير المالية المبلغ المدفوع بنحو 1,7 مليار دولار، بينما قال محافظ البنك المركزي حسن عبد الله إن المبالغ المنصرفة بلغت 3 مليارات دولار.

ويأتي لجوء الحكومة المصرية للأموال الساخنة رغم حصولها على تدفقات مالية ضخمة من مشروع «رأس الحكمة» بالإضافة إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد للحصول على قرض بـ8 مليارات دولار، وذلك بزيادة 5 مليارات عما كان يجري الحديث عنه في السابق وهو 3 مليارات دولار، وأخيرا وقع الاتحاد الأوروبي أول من أمس، مع مصر اتفاقيات تمويلية بقيمة 7,4 مليارات يورو.

استقرار سعر الدولار مقابل الجنيه في البنوك (Getty)

**كثرة الديون قصيرة الأجل تربك الاقتصاد المحلي**

### تنازلات عن العملات الأجنبية

نجحت شركتا الصرافة التابعتان للبنك الأهلي المصري «الأهلي للصرافة»، وبنك مصر «مصر للصرافة» في جذب حصيلة من التنازلات عن العملات الأجنبية والعربية لمصلحة الجنيه المصري منذ تحرير سعر الصرف في 6 مارس/ آذار الجاري بأكثر من 3 مليارات و75 مليون جنيه. من جانبه، قال رئيس شركة الأهلي للصرافة عبد المجيد محيي الدين إن حصيلة التنازلات عن العملات الأجنبية والعربية للجنيه المصري بلغت حتى اول من امس ما قيمته مليار و775 مليون جنيه. واوضح محيي الدين ان 65% من إجمالي المتحصلات كان من نازل الدولار، وتأتي عملات اخرى في المرتبة الثانية مثل عملات الريال السعودي والدرهم الاماراتي واليورو، والباقي من عملات اقل تداولا.

## مؤشرات الأسواق

### قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس مرتفعة بشكل هامشي، مع تصدر سهم قطر لصناعة الألمنيوم «فودافون قطر» نشاط التداول. زاد المؤشر العام بنسبة 0,02% ليصل إلى النقطة 10259,95، ليربح 1,97 نقطة عن مستوى أول من أمس. ودعم الجلسة ارتفاع 5 قطاعات على رأسها النقل بـ 1,23%، وفي المقابل تراجع قطاعا التأمين والبنوك والخدمات المالية بـ 1,45% و0,33%... ومن بين 54 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 21 سهما في مقدمتها سهم «زاد» بـ5,60%، بينما تراجع سعر 24 سهما في مقدمتها سهم «العامة» بـ 6,40% واستقر سعر 9 أسهم.

### الكويت

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس على تراجع جماعي؛ بضغط 8 قطاعات، مع تقدم سهم «مشاريع» نشاط التداول على المستويات كافة. هبط مؤشرا السوق الأول والعام بنسبة 0,37% و0,40% على التوالي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0,57%، وانخفض «الرئيسي 50» بـ0,69% عن مستوى أول من أمس. وسجلت البورصة تداولات بقيمة 30,53 مليون دينار، وزعت على 122,91 مليون سهم، بتنفيذ 8,41 آلاف صفقة. وأثر على الجلسة تراجع 8 قطاعات على رأسها الخدمات المالية بواقع 0,93%، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ1,20% واستقر قطاعان.

### دبي

أنهى سوق دبي المالي جلسة الاثنين مرتفعاً بـ 0,3% عند مستوى 4275 نقطة، وبتداولات بلغت 390 مليون درهم. وارتفع سهم إعمار بـ 2,2% عند سعر 8,40 دراهم وبتداولات تجاوزت 9 ملايين سهم، بينما ارتفع سهم دبار بـ 0,1% عند سعر 0,784 درهم وبتداولات 9 ملايين سهم.

### أبوظبي

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية جلسة أمس مرتفعاً بـ 0,7% عند مستوى 9289 نقطة، وبتداولات بلغت 940 مليون درهم. وجاء ارتفاع السوق بعد إجراء المراجعة نصف السنوية على المؤشر الذي جرى إطلاقه بالتعاون مع مؤسسة فوتسي راسل. وأعلن السوق إضافة أسهم 3 شركات إلى المؤشر، وتشمل كلاً من مجموعة إيه سفن وإفنستكورب كابيتال، وفينكس كورب، كما أجرى السوق كذلك المراجعة نصف السنوية لمؤشر FTSE ADX 15، حيث تمت إضافة شركتين للمؤشر هما بيور هيلث القابضة وفينكس كورب.

### البحرين

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة أمس الاثنين مرتفعة؛ بدعم قطاعي المال والاتصالات. ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0,22 إلى مستوى 2035 نقطة. وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 673,849 ألف سهم بقيمة 429,464 ألف دينار. وارتفع قطاع المال مع نمو سهم مجموعة جي إف إتش المالية 2,48 بالمائة. وصعد قطاع المواد الأساسية مع نمو سهم شركة المنيوم البحرين 0,38 بالمائة.

مال وسياسة

هوت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بنحو 29% في عام 2023، لتصل إلى أدنى مستوياتها في 8 سنوات، إذ عصفت الحرب على قطاع غزة بقطاعات حيوية، ولا سيما التكنولوجيا

# هروب الأموال من إسرائيل

## الاستثمارات تهوي 29% إلى أدنى مستوى في 8 سنوات

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

لم تعد إسرائيل وجهة آمنة للاستثمار، إذ وضعت الحرب المستمرة على قطاع غزة رؤوس الأموال الأجنبية أمام مأزق حقيقي، وربما يستمر إلى سنوات، لتتبدل خريطة العديد من القطاعات الاقتصادية في دولة الاحتلال وعمليات التوظيف. انقضى عام 2023 بتدهور حاد في الاستثمارات الأجنبية بلغت نسبته نحو 29% مقارنة بعام 2022، وهو ما يتعارض مع الاتجاه العالمي المتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية، بخاصة في الدول المتقدمة خلال العام الماضي، وفق تحليل لصحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية، أمس الاثنين.

وأشار التحليل إلى أن الانخفاض الحاد في الاستثمارات المتدفقة على دولة الاحتلال يتزامن مع أرقام مثيرة للقلق بشأن انخفاض صادرات الخدمات بنسبة 8% العام الماضي، والتي تعد محركاً رئيسياً للنمو في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بعد ارتفاعها المتواصل منذ عام 2009. ولفتت إلى أن حكومة بنيامين نتنياهو التي احتفلت بـ«إنجاز سياسي» متمثل في إقرار ميزانية عام 2024 المعدلة، سجلت إخفاقين اقتصاديين وهما تدهور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات عام 2017، وانخفاض حساب الخدمات مولد النمو الرئيسي للاقتصاد لمدة 16 عاماً.

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية ضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية، فهي توفر الرأسمال والتكنولوجيات الجديدة والخبرة الإدارية، كما أنها تزيد من فرص العمل، وتشجع الابتكار وتزيد الإنتاجية.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العام الماضي إلى 16,4 مليار دولار فقط، مقابل 23 مليار دولار في 2022. وأشار تحليل الصحيفة الإسرائيلية إلى أن ادعاءات المسؤولين بأن هذا الانخفاض يرجع إلى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الذي أعقبه غير صحيح، ولو كان الأمر كذلك لكان من المفترض أن نرى انخفاضاً في الاستثمارات في بقية دول العالم، خاصة في الدول المتقدمة، ولأن هذه الدول تتلقى عادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالدول المتخلفة.

### الاستثمار في إسرائيل مغاير لاتجاه العالمي

ووفق تقرير وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، وهي المؤسسة الرسمية التي تنشر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية العالمية في 2023 بنسبة 3%، بينما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغ معدل الزيادة 28%، أي إن تراجع إسرائيل هو ظاهرة فريدة من نوعها وليس جزءاً من اتجاه عالمي، بحسب «كالكاليست». وإلى جانب تهاوي الاستثمارات الأجنبية، هناك رقم ثان ينبغي أن يقلق صنّاع القرار الإسرائيليين في مثل هذه الفترة الحساسة، وهو انخفاض مولد النمو الرئيسي للاقتصاد المتمثل في تصدير الخدمات، بما في ذلك خدمات التكنولوجيا الفائقة. وقد أشارت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي حول مساهمة الخدمات في التجارة العالمية إلى أن إسرائيل باتت «مركزاً عالمياً لخدمات الحوسبة». وبين عامي 2017 و2022، سجل ميزان الخدمات في إسرائيل (الصادرات مطروحاً منها واردات هذا القطاع) قفزة تراكمية بنسبة 193%، بمعدل سنوي بلغ متوسطه حوالي 39%. واعتباراً من عام 2019، أصبحت إسرائيل اقتصاداً خدمياً بامتياز. لكن في عام 2023 توقفت القفزة وشهدت إسرائيل انخفاضاً بنسبة 8% تقريباً في ميزان الخدمات، وهو انخفاض لم يتم تسجيله منذ عام 2007. كما لم يحدث أي انخفاض على الإطلاق منذ عام 2009. ورغم أن صادرات خدمات التكنولوجيا الفائقة زادت بنسبة 6,7% العام الماضي، فإنّ جميع القطاعات الخدمية الأخرى مثل السياحة والنقل، ولا سيما أنشطة الموانئ والتأمين تراجعت وسط الحرب. وذكرت الصحيفة إلى أنه لا مجال هنا أيضاً للادعاء بأن تراجع صادرات الخدمات جاء في ظل التباطؤ العالمي، إذ إنّ ذروة تصدير الخدمات في إسرائيل جرى تسجيلها على وجه التحديد خلال سنوات كورونا، التي شهدت ركوداً شمل معظم دول العالم.

### أرقام تخالف الواقع

ولا تبدو أرقام الحساب الجاري الذي سجل فائضاً بقيمة 25,3 مليار دولار العام الماضي دقيقة للتعبير عن الواقع الاقتصادي الإسرائيلي، إذ إن الحرب سبّبت انهيار الواردات. كما سبّبت الحرب ظاهرتين إضافيتين جعلتا الأرقام تبدو وكأنها جيدة، وهي تلقي إسرائيل الكثير من المساعدات الدولارية من جهات أجنبية وبيهود من الخارج وحكومات، بخاصة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن المسؤولة عن نصف المساعدات التي تتلقاها إسرائيل، وادى هذا إلى زيادة ما يعرف بـ «الدخل القومي» وهو الدخل من التحويلات الجارية. كما أن تحويلات العاملين الأجانب في إسرائيل هبوت على خلفية هروب العمال الأجانب ومنع دخول الفلسطينيين وتوقف رواتبهم. ولا يبدو الاتجاه واعداً، إذ إن هناك تدهوراً غير مسبوق في صورة إسرائيل في العالم، حيث وصلت العلاقات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. وفي الأثناء عانت إسرائيل بالفعل تخفيض تصنيفها الائتماني من وكالة «موديز» في فبراير/ شباط الماضي، وببدو أن وكالة «فيتش» في طريقها أيضاً إلى إجراء تصنيف سلبي بعد فشل الحكومة في تمرير حزمة من التدابير المالية للتعامل مع عجز موازنة 2024، إذ جرى تأجيل معظم المراسيم التي من شأنها زيادة الموارد المالية حتى عام 2025.

### وكالات التصنيف تراقب العجز والديون

وتجاوز العجز في عام 2023 الهدف المحدد بنسبة 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ 4,2%. وترهن وكالات التصنيف الائتماني نظرتها إلى إسرائيل بقدرة دولة الاحتلال على السيطرة على الأضرار التي تخلفها الحرب، ولا سيما معدلات الاستدانة والعجز المالي، لكن المؤشرات التي تصدرها وزارة المالية تظهر تزايداً في العجز بما يفوق التوقعات. وتراقب وكالتا «ستاندرد آند بورز» و«فيتش» تطورات أداء الاقتصاد الإسرائيلي، في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، واحتمال توسع نطاق الاشتباكات مع حزب الله اللبناني إلى حرب أوسع نطاقاً، إذ قال مسؤول في «ستاندرد آند بورز» نهاية يناير/كانون الثاني الماضي إن الوكالة قد تخفّض تصنيف إسرائيل إذا اتسعت الحرب لتشمل جبهات أخرى. وكانت الوكالة قد أبقت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي على تصنيف إسرائيل الائتماني عند «إيه إيه» (AA)، لكنها عدّلت نظرتها المستقبلية إلى سلبية من مستقرة، مشيرة إلى مخاطر توسع الحرب على الاقتصاد والوضع الأمني. في الأثناء واصل العجز المالي اتساعه في فبراير/شباط الماضي على أساس سنوي، ليصل إلى 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعادل 105,3 مليارات شيكل (29,25 مليار دولار)، وذلك مقارنة بنحو 4,8% في يناير، فيما زاد على أساس شهري بنسبة 0,8%، بما يعادل 13,4 مليار شيكل، وفق ما نقل موقع «غلوبس» الاقتصادي، الأسبوع الماضي، عن المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتبرغ. وتتمحور موازنة إسرائيل المعدلة لعام 2024، والتي من المقرر أن يوافق عليها الكنيست نهائياً، يوم الأربعاء، حول عجز بنسبة 6,6%، لكن محللين اقتصاديين أكدوا أن العجز الحقيقي يصل إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتقد وزارة المالية إن العجز سيستمر في الاتساع في الأشهر القليلة المقبلة، لكنه سيبدأ بالانحسار خلال الربع الأخير من العام الجاري، بعد التغيرات في الإنفاق والإيرادات المرتبطة بالحرب.

وسبق أن كشف محافظ البنك المركزي أمير يارون على موقع البنك في يناير/كانون الثاني الماضي أن نفقات الحرب ستصل إلى نحو 220 مليار شيكل (61,1 مليار دولار) بين 2023 و2025، مع الأخذ في الحسبان فقدان الدخل بسبب آثار الصراع.

### الحرب تضرب القوة التكنولوجية

ولم تقتصر الأضرار على وضع الاستثمار في الشركات الإسرائيلية محلياً وإنما أيضاً أسهمها في وول ستريت بالولايات المتحدة والتي تعيش فترة أطول من المعاناة، وفق تقرير منفصل لـ«كالكاليست» أمس.

وأظهر المؤشر الذي أنشأه صندوق رأس المال الاستثماري «فيولا»، الذي يشمل 30 شركة عاملة في مجال التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية المتداولة في البورصة الأميركية أن هذه الشركات تسجل عائداً منخفضاً بصورة قياسية. وتعاني هذه الشركات في معظمها قلة الدخل وخسائر فادحة، وتظهر أداءً بعيداً جداً مقارنة ببدء تداولها في السوق. وقال الشريك المؤسس لصندوق فيولا، هاريل بيت آور، في تصريحات لـ«كالكاليست» إن العلامة التجارية لإسرائيل بوصفها قوة تكنولوجية تضررت كثيراً بسبب الحرب «وهذه العلامة التجارية في حاجة إلى استعادة».

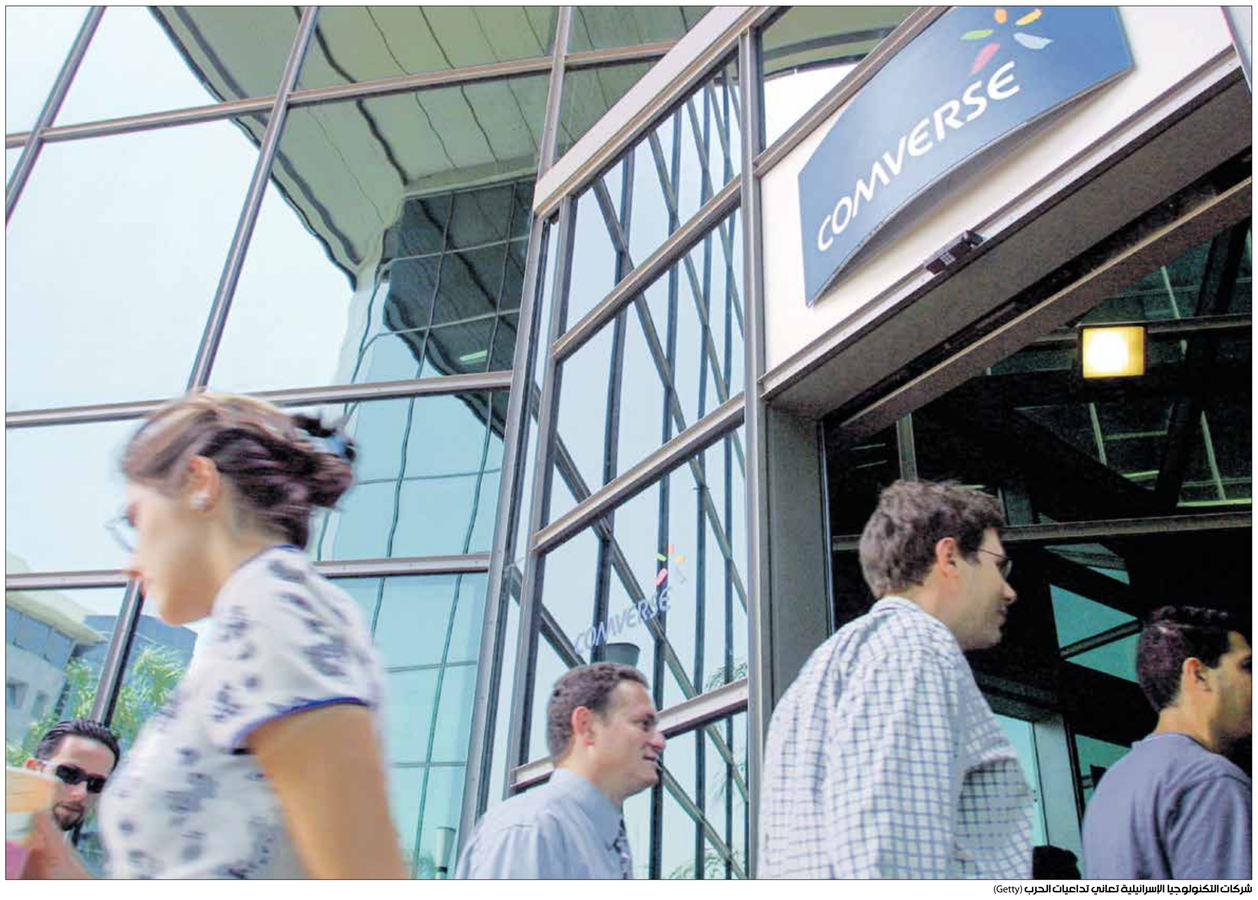

شركات التكنولوجيا الإسرائيلية تعاني تداعيات الحرب (Getty)

### اتساع العجز المالي

واصل العجز المالي في إسرائيل اتساعه في فبراير/ شباط الماضي على أساس سنوي، ليصل إلى 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعادل 105,3 مليارات شيكل (29,25 مليار دولار)، وذلك مقارنة بنحو 4,8% في يناير/ كانون الثاني، فيما زاد على أساس شهري بنسبة 0,8%، وفق ما نقل موقع «غلوبس» الاقتصادي اخيرا، عن المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتبرغ، فيما تعتقد الوزارة أن العجز سيبدأ في الانحسار خلال الربع الاخير من 2024.

**الاستثمارات الأجنبية تتراجع إلى أدنى مستوى منذ 2017**

# التوترات تعزز مكاسب النفط

لندن ـ **العربي الجديد**

صعدت أسعار النفط خلال تعاملات، أمس الاثنين، لتعزز مكاسبها المسجلة الأسبوع الماضي، عندما ارتفعت الأسعار بنحو 4% وسط توقعات بانخفاض الإمدادات في ظل التوترات الجيوسياسية. ولامست العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو/ أيار 86 دولاراً للبرميل. وارتفعت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم إبريل/ نيسان فوق 81 دولاراً للبرميل. وكانت الأسعار قد تراوحت خلال معظم الشهر الماضي بين 80 إلى 84 دولاراً للبرميل. ورفعت وكالة الطاقة الدولية، يوم الخميس الماضي، توقعاتها بشأن الطلب على النفط في 2024 للمرة الرابعة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، في ظل هجمات الحوثيين التي تعطل حركة الشحن في البحر الأحمر واستهداف أوكرانيا مصافي لتكرير النفط في روسيا. وتسببت إحدى الهجمات، السبت الماضي، في اندلاع حريق في مصفاة «سافانبانسك» في كاسنودار التي تعالج 8,5 ملايين طن متري من النفط الخام سنوياً أو 170 ألف برميل يومياً. وفي الشرق الأوسط، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الأحد، إنه سيمضي قدما في خطط التوغل في رفح في جنوب قطاع غزة حيث يؤوي أكثر من مليون نازح. وقال المستشار الألماني أولاف شولتز إن هذه الخطوة ستجعل السلام في المنطقة «صعباً للغاية».

استهداف أوكرانيا مصافي التكرير يزيد مخاوف الأسواق من تراجع الإمدادات (Getty)

# الإنتاج الصناعي في الصين يتخطى التوقعات

بكين ـ **العربي الجديد**

نما إنتاج واستثمارات المصانع في الصين بمعدل أكبر من المتوقع في بداية العام الجاري، إذ تستهدف بكين نمواً اقتصادياً سنوياً طموحاً يبلغ حوالي 5%. وقال المكتب الوطني للإحصاء، أمس الاثنين، إن الإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة 7% في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى فبراير/ شباط مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2023، وهو أسرع من متوسط تقديرات الاقتصاديين الذين استطلعت وكالة بلومبيرغ الأميركية آراءهم والبالغ 5,2%. وارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 5,5%، وهو ما يتماشى تقريباً مع التوقعات. وبلغ نمو الاستثمار في الأصول الثابتة 4,2% في أول شهرين من العام، وهو أقوى بكثير من التوقعات البالغة 3,2%. تعد البيانات المفاجئة، أحدث دليل على أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم اكتسب زخماً بعد أن كثف صناع السياسات التحفيز في أواخر العام الماضي. يضاف ذلك إلى البيانات الإيجابية التي تظهر أن نمو الصادرات الصينية تجاوز التوقعات في بداية 2024. وسيكون الحفاظ على الزخم أمراً أساسياً لتحقيق هدف النمو الذي يكبح لهذا العام، وهو نفس هدف عام 2023. لكن لا يزال الركود المستمر في قطاع الإسكان يشكل أكبر عائق أمام الاقتصاد. وتظهر البيانات انخفاض الاستثمار في التطوير العقاري بنسبة 9%، مما يشكل عائقاً كبيراً على الاقتصاد.

الإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة 7% في اول شهرين من العام الجاري (Getty)

# أميركا تتجه للإبقاء على الفائدة المرتفعة

نيويورك ـ **العربي الجديد**

سيضطر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي)، غدا الأربعاء، إلى إبقاء أسعار الفائدة عند مستوى مرتفع لفترة أطول مما تتوقعه الأسواق ومحافظو البنوك المركزية، في ظل بيانات أسعار المستهلكين التي عاودت الارتفاع على غير المتوقع الشهر الماضي، فضلا عن العديد من المؤشرات الأخرى المرتبطة بالتوظيف والنمو الاقتصادي. وقد رفع الفيدرالي أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها في 23 عاماً إلى ما بين 5,25% و5,50%، في وقت يسعى فيه لإعادة التضخم إلى هدفه البالغ 2%. وبعد تحقيق تقدم كبير في مواجهة ارتفاع الأسعار العام الماضي، كانت 2024 أكثر صعوبة إذ سجلت الولايات المتحدة ارتفاعا طفيفا في وتيرة التضخم.

ووفق البيانات الرسمية الصادرة الأسبوع الماضي، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0,4% على أساس شهري في فبراير/ شباط الماضي بعد زيادتها 0,3% في يناير/ كانون الثاني، كما صعدت على أساس سنوي بنسبة 3,2% بعد ارتفاعها 3,1% في الشهر الأول من العام. في حين بلغ تضخم مؤشر أسعار المنتجين 1,6% على أساس سنوي، ارتفاعاً من 1% في يناير/ كانون الثاني. وفي الوقت نفسه ظل معدل البطالة منخفضا وتباطأ نمو الأجور، وفاق النمو الاقتصادي في الربع الأخير من 2023 التوقعات وكلها مؤشرات إلى أن الاقتصاد الأميركي لا يزال في وضع جيد.

ويشير استطلاع أجرته صحيفة فاينشال تايمز البريطانية، نشرت نتائجه، أمس الاثنين، إلى أن البنك الفيدرالي سيبقي الأربعاء على أسعار الفائدة دون تغيير، بينما قد يتم إجراء تخفيضين أو أقل في وقت لاحق هذا العام، على أن يكون الأول بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول. وهذه بداية متأخرة لخفض أسعار الفائدة عما كان متوقعاً في الأسواق المالية. وقال جيسون فورمان، الخبير الاقتصادي في جامعة هارفارد، والذي كان واحداً من 38 مشاركاً جرى استطلاع آرائهم إن «البيانات ستجعل من الصعب عليهم القيام بذلك»، مشيراً إلى أن التضخم لا يزال عنيداً في الهبوط.

وإذا كان الاقتصاديون على حق بشأن توقعات إبقاء البنك الفيدرالي على أسعار الفائدة المرتفعة، فإن ذلك من شأنه أن يخيب آمال إدارة الرئيس جو بايدن، الحريصة على انخفاض تكاليف الاقتراض إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا عاجلاً وليس آجلاً. وهذا من شأنه أن يخفف من مخاوف الناخبين من أن الرهن العقاري أصبح أمراً لا يمكن تحمله قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني.

أسواق المال تترقب تحركات الفيدرالي حيال أسعار الفائدة (Getty)

رؤية

# الانتخابات الأميركية 2024 الاقتصاد في قلب السياسة

**مناف قومان**

إذا كنت تعتقد أن المتعة التي حظي بها العالم من تعليقات الرئيس السابق للولايات المتحدة دونالد ترامب وسلوكياته قد انتهت ولن تعود، فربما كان عليك تغيير وجهة نظرك. إذ ضرب ترامب موعداً لتحدي الرئيس الحالي جون بايدن على البيت الأبيض في الانتخابات القادمة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

اعتاد العالم في الفترة بين 2017 و2021 التسمّر أمام منصة «تويتر» سابقاً لمتابعة آخر القرارات التي قد يصدرها رئيس أكبر دولة في العالم، من فصل وزراء، وانتقاد الخصوم السياسيين، وإعلان قرارات حكومية، والتعبير عن رأيه على وسائل الإعلام دون موارية.

لن ينسى العالم أيضاً السياسات التجارية الحمائية التي أقرّها ترامب عبر فرض الرسوم الجمركية، بالأخصّ على الصين، وإعادة التفاوض على اتفاقيات تجارية، والانسحاب من اتفاقيات دولية، بما فيها اتفاقية باريس للمناخ، وبناء جدار عازل على الحدود المكسيكية الأميركية لمنع الهجرة غير الشرعية. كل هذا بكفّة وعلاقاته بروسيا وكوريا الشمالية بكفّة أخرى. وما إن جاء، بايدن، حتى أعاد البيت الأبيض للسياسات التقليدية، وعدّل الكثير من القرارات والسياسات التي أقرّها سلفه.

بالعموم، هذه المادة ليست لمناقشة سلوك ترامب وزلّات بايدن التي لم تخلُ فترته هو الآخر من انتقادات حادة على كبر سنّه، بل للتأكيد أنّ الملف الاقتصادي سيكون في صُلب المنافسة بين ترامب وبايدن، من ناحية المناظرات والمواد المرئية والمكتوبة التي ستروّج لحملتي الرجلين. وهل يكون العالم على مشارف اختبار مواقف اقتصادية جديدة من ترامب في عام 2025 أم الاستمرار في السياسات التقليدية مع جو بايدن؟

بعيداً عن زلّات لسان بايدن وضعف ذاكرته التي ارتفعت أصوات خلال الفترة الماضية ضده، يبدو اقتصاد البلاد في وضع جيد نسبياً وأفضل من دول صناعية غنية حول العالم، بالنظر إلى جملة التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد العالمي. ويُحسب لبايدن استلامه إدارة البلاد بعد مرحلة حرجة دخل بها العالم عقب جائحة كورونا، وما أفرزته من ارتفاع في معدلات التضخم، تطلبت رفع معدلات الفائدة في نهاية المطاف ليدخل الاقتصاد في حالة من الغموض والشك في ركوده أو قدرته على النموّ.

شهد الاقتصاد الأميركي خلال فترة حكم بايدن ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم لامست مستوى 9% بعد سياسة التيسير النقدي المتبعة التي أقرّت في نهاية فترة ترامب وبداية فترة بايدن، وقدّرت في حدود 5 تريليونات دولار، أي ضُخّ نحو ربع حجم الاقتصاد الأميركي، وهو سبب كافٍ يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وبين مؤيد ومعارض لسياسات البنك الفيدرالي، أقرّت جانيت يلين، وزيرة الخزانة الأميركية بخطأ تقديراتها بشأن آثار كورونا على الاقتصاد والأسعار. وأقرّ جيروم باول رئيس البنك الفيدرالي سياسات التشديد النقدي، ورفع معدلات الفائدة لكبح جماح الأسعار وإعادتها إلى المستوى الطبيعي، ليبلغ أعلى مستوى لها عند 5,5%. بلغ معدل البطالة 3,6% في عام 2022، وهو الأدنى منذ عام 1969 مع متوسط 400 ألف وظيفة شهرياً يتم خلقها، وأنفقت إدارة بايدن أكثر من تريليوني دولار في الإنفاق الفيدرالي، من بينها تقديم حوافز كبيرة لدعم قطاع الطاقة المتجددة وتدابير خفض الكربون. ومنذ تولي بايدن السلطة انخفض الدخل الحقيقي بعد الضرائب بنسبة 8,8% مقارنة بعام 2021.

وركز بايدن على دعم البنية التحتية، وتعزيز الشبكة الاجتماعية، وأقدم على زيادة الضرائب على الأفراد ذوي الدخل المرتفع والشركات، مع تقليص عدم المساواة في الدخل من خلال زيادة الحد الأدنى للأجور، وتوسيع الوصول إلى الرعاية الصحية، بالإضافة إلى إعفاء ديون الطلاب. وأحد أبرز التشريعات التي تم أقرّت خلال عهده «خطة الإنقاذ الأميركية» وقانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف وقانون مكافحة التضخم.

وحافظت إدارة بايدن على إدارة علاقاتها مع الصين حيث ركزت على تعزيز القدرات الأميركية في المنافسة معها في مجالات التكنولوجيا والصناعة والبنية التحتية، والتعاون معها من جانب آخر في مجالات التغيير المناخي ومكافحة جائحة كورونا ومنع انتشار الأسلحة النووية وقضايا أخرى. بالنظر إلى هذه التحديات، لا يزال الاقتصاد الأميركي يسجّل نمواً ونجا من فخّ الركود، وسط زيادة في معدلات الصادرات والوظائف، وتحسّن في أسواق الأسهم، التي أظهرت نمواً ملحوظاً مع ثورة الذكاء الاصطناعي، ودخول شركات نادي التريليونات في القيمة السوقية، بينها: آبل، ومايكروسوفت، وأمازون، وألفا، وأخيراً أنفيديا.

في المقابل، انقسمت فترة إدارة ترامب للاقتصاد إلى ما قبل جائحة كورونا وما بعدها، حيث شهد الاقتصاد الأميركي نمواً متواصلاً في الناتج المحلي حتى عام 2019، مدعوماً بتخفيضات ضريبية والإنفاق الحكومي. إذ شملت إجراءات ترامب تخفيضات ضريبية كبيرة على الأفراد والشركات، ما أدى إلى زيادة الدخل الحقيقي للأسر الأميركية وتوفير مليارات الدولارات من خلال تخفيض تكاليف الامتثال التنظيمي. كذلك شهدت معدلات البطالة انخفاضاً حاداً وصل المؤشر إلى أدنى مستوياته في 50 عاماً قبل الجائحة، إذ أضيفت نحو 7 ملايين وظيفة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك أكثر من نصف مليون وظيفة في المجال الصناعي.

وعملت إدارة ترامب على سياسات الطاقة من خلال تحفيز حالة الاستقلال الطاقي وتعزيز الإنتاج المحلي من النفط والغاز، ما ساهم في صعود الولايات المتحدة في سلّم الدول المنتجة للطاقة. وأثارت السياسات الحمائية التي اتبعها ترامب قلقاً بين الشركات والأفراد، وعدّل اتفاقيات التجارة الحرة لأميركا.

عند المقارنة بين إنجازات الرئيسين ترامب وبايدن في المجال الاقتصادي، نجد أن كلاً منهما تبنّى نهجاً اقتصادياً مختلفاً، وقد شهد كلا النهجين نجاحات وتحديات عدّة.

ففي إدارة ترامب الآتي من خلفية ليبرالية، وبيئة الأعمال والملياردير، ركزت إدارته كثيراً على خفض الضرائب وتخفيض اللوائح التنظيمية، والسياسات الحمائية من خلال دعوة الشركات الأميركية في الخارج للعودة إلى أميركا، وتوقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول، وساعدت سياساته على تعزيز النمو الاقتصادي ومؤشرات الوظائف.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني